مخرجات ورشة العمل الحقوقية

"ما بعد الدمار: نحو خريطة طريق للعدالة الدولية في فلسطين"

المجلس العربي – إسطنبول

23 نوفمبر 2025

أولًا: الإطار العام للورشة

عقد المجلس العربي في إسطنبول ورشة عمل حقوقية اليوم لعرض ومناقشة التقرير الذي أصدرته الشبكة العربية لمكافحة الإفلات من العقاب في المجلس العربي بالتعاون مع الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين – نداء بعنوان:

«ما بعد الدمار: نحو خريطة طريق للعدالة الدولية في فلسطين... غزة بين القانون والدمار: من التوثيق إلى المساءلة».

شارك في الورشة نخبة من الخبراء الحقوقيين الفلسطينيين والعرب ومحامين من الضفة الغربية وأراضي 48، وكان من أبرز الحاضرين الأسير المحرر نائل البرغوثي، أقدم أسير فلسطيني، الذي حرر مؤخرا بعد قضاء ٤٤ عامًا في سجون الاحتلال.

ثانيًا: المحاور الرئيسة التي ناقشتها الورشة

1. العدالة الدولية ومسارات المساءلة

- التأكيد على أن الجرائم المرتكبة في غزة تُصنَّف وفق القانون الدولي كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مع تراكم الأدلة على جريمة الإبادة الجماعية.

- مناقشة دور محكمة العدل الدولية وتدابيرها المؤقتة لعام 2024، وأهمية تفعيلها.
- استعراض عمل المحكمة الجنائية الدولية وطلبات مذكرات التوقيف بحق القيادات الإسرائيلية.
- إبراز دور جنوب إفريقيا في تحريك ملف الإبادة الجماعية ضد إسرائيل.

2. التوثيق القانوني والحقوقي

- التأكيد على أن التوثيق هو حجر الأساس لأي ملاحقة قانونية.
- عرض نماذج من الشهادات الميدانية: أطباء، صحفيون، ناجون من التعذيب، ومسعفون.
- استعراض توثيق أكثر من 40 ألف جريمة وفق منهجيات مهنية تراعي معايير القانون الدولي.
- إبراز التحديات، بما فيها استهداف الاحتلال للكاميرات، منع دخول الصحفيين، وتهديد الشهود.

3. معاناة الأسرى والجرائم داخل السجون

- عرض تقرير مفصل عن الأسرى تضمن:
- 9254 معتقل حاليًا منهم
- 3268 معتقل إداري
- المفقودين والمختفين قسريا: 6000
- 81 شهيدًا تحت التعذيب أو الإهمال الطبي

- استعراض شهادات صادمة حول التعذيب، الاغتصاب، سوء التغذية، الإخفاء القسري، الاحتجاز في معسكرات سرية مثل سديه تيمان.
- ضرورة دعم ملفات الأسرى أمام المحافل الدولية وتوثيق كل انتهاك.

4. الولاية القضائية العالمية

- تأكيد أهمية استخدام الولاية القضائية العالمية في الدول الأوروبية لملاحقة مرتكبي جرائم الحرب.
- تقديم أمثلة من ألمانيا، فرنسا، إسبانيا، بلجيكا، والسويد حول ملفات مفتوحة ضد إسرائيليين.
- استعراض التجربة التركية باعتقال 37 مسؤولًا إسرائيليًا والتحضير لملفات إضافية.
- الدعوة إلى إنشاء تحالف قانوني دولي يستند إلى مبدأ الاختصاص العالمي.

5. الدبلوماسية الشعبية ودورها في العدالة الدولية

- التأكيد على أن القانون يحتاج إلى بيئة سياسية وشعبية ضاغطة.
- إبراز دور الحملات الشعبية، المظاهرات، المنصات الإعلامية، وتوثيق المواطنين كأدوات فعالة للضغط.
- التأكيد على انتهاء "عصر الحصانة المطلقة" بفضل توظيف التكنولوجيا، التحقيقات الرقمية، والصحافة الاستقصائية.

6. بناء السردية القانونية والإعلامية

- ضرورة صياغة سردية فلسطينية موحدة قانونيًا وإعلاميًا تقابل الرواية الإسرائيلية.

- الدعوة إلى إنشاء وحدة صحافة استقصائية حقوقية تكون مرجعًا للمحاكم الدولية.
- التأكيد على أن قوة الأدلة الرقمية (صور، فيديو، أقمار صناعية) أصبحت ذات وزن حاسم في المحاكمات.

ثالثًا: أبرز الاستنتاجات

1. جرائم الاحتلال في غزة ذات طابع ممنهج، تشمل القتل العمد، التجويع، التهجير القسري، استهداف المدنيين، وتدمير البنية التحتية.
2. المسار الدولي لم يعد نظريًا: مذكرات التوقيف المحتملة والتحقيقات الجارية تشكل اختراقًا تاريخيًا.
3. تنامي التعاطف الدولي مع فلسطين نتيجة الانتهاكات الموثقة أدى إلى تغيرات تدريجية في المواقف السياسية والقانونية.
4. التوثيق الاحترافي أصبح شرطًا أساسيًا لتحقيق العدالة ولبناء الملفات القانونية.
5. قضية الأسرى يجب أن تكون في قلب الجهود القانونية والإعلامية، باعتبارها جبهة إنسانية حساسة.

رابعًا: التوصيات

<u>1. في مجال التقاضي الدولي</u>

- دعم الدعوى أمام محكمة العدل الدولية، وتقديم مذكرات مساندة من مؤسسات عربية ودولية.
- دعم جهود المحكمة الجنائية الدولية، وتزويدها بملفات جاهزة وأدلة منظمة.

- إنشاء فريق قانوني عربي–دولي مختص بمتابعة جميع القضايا.

2. في مجال التوثيق

- إطلاق منصة موحدة للتوثيق تجمع الجهات العربية والفلسطينية وفق معايير بروتوكول بيركلي.
- تدريب حقوقيين وصحفيين على آليات جمع الأدلة الرقمية والتحقق منها.

3. في مجال الأسرى

- إعداد ملف شامل للتعذيب والاعتقال الإداري والاغتصاب، لرفعه إلى الآليات الدولية الخاصة.
- دعم برامج الحماية وإعادة التأهيل، وتوثيق الحالات الحرجة.

4. في مجال الولاية القضائية العالمية

- تقديم شكاوى في كل دولة تسمح قوانينها بملاحقة جرائم الحرب.
- التواصل مع نقابات المحامين لفتح قضايا مدنية وجنائية.

5. في مجال الدبلوماسية الشعبية

- استمرار الحملات الشعبية والضغط الإعلامي العالمي، ورفع تكلفة الإفلات من العقاب.
- إشراك الجاليات العربية والإسلامية في أوروبا في الحملات القانونية.

6. في مجال الإعلام والسردية

- إنشاء وحدة إعلامية حقوقية داخل المجلس العربي.

- دعم الصحافة الاستقصائية وإنتاج تقارير ميدانية موثقة.

خامسًا: التكريم : في نهاية الورشة، قدم الدكتور منصف المرزوقي والدكتور أيمن نور هدية رمزية للأسير المحرر نائل البرغوثي، تقديرًا لصموده ونضاله و44 عامًا من الأسر، تأكيدًا على مركزية قضية الأسرى في جدول أعمال العدالة الدولية.

ختامًا: تؤكد ورشة العمل أن المعركة القانونية والحقوقية أصبحت جبهة مركزية في النضال الفلسطيني، وأن تحقيق العدالة الدولية يتطلب تنسيقًا استراتيجيًا بين المؤسسات الحقوقية، والخبراء، والقيادات السياسية، والإعلاميين، والدبلوماسية الشعبية.

وتتعهد الجهات المنظمة بمواصلة العمل من أجل محاسبة الاحتلال ورفع كلفة الإفلات من العقاب وبناء مسار حقيقي للعدالة.

المجلس العربي

نوفمبر 2025